

# تازة .. مادة إخبارية . سوري دراجتك النارية عند AJC وأربح دراجة نارية

عبدالحق خرباش، 03.07.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



تازة .. مادة إخبارية . سوري دراجتك النارية عند AJC وأربح دراجة نارية

تعلن شركة التأمين أطلنطا بواسطة وكيلتها بمدينة تازة ، عمارة الأخوين رقم 3 شارع مولاي يوسف تازة ، لمستعملي الدراجات النارية أن الفوز ممكن عبر القرعة وذلك بواسطة ذهابكم للوكالة من أجل تأمين دراجتكم عبر عقد التأمين عند AJC .

ستجرى القرعة إبتداء من نوفمبر المقبل ، وخصت شركة التأمين أطلنطا بواسطة وكيلتها بمدينة تازة دراجة نارية من نوع CC50 ف حظ سعيد للجميع .

# العمل بالمنصة الرقمية "إبلاغ" المخصصة للتبليغ عن المحتويات غير المشروعة على شبكة الأنترنت

عبدالحق خرباش، 06.06.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



العمل بالمنصة الرقمية "إبلاغ" المخصصة للتبليغ عن المحتويات غير المشروعة على شبكة الأنترنت شرعت المديرية العامة للأمن الوطني، انطلاقا من بداية الأسبوع الجاري من شهر يونيو 2024، في العمل بالمنصة الرقمية "إبلاغ" المخصصة للتبليغ عن المحتويات غير المشروعة على شبكة الأنترنت، والتي يمكن الولوج إليها من داخل المغرب وخارجه عبر جميع وسائط وتطبيقات تصفح الأنترنت على الأجهزة الثابتة والمحمولة. وأفاد بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني بأن منظومة "إبلاغ" هي عبارة عن منصة رقمية تفاعلية، تسمح لمستخدمي شبكة الأنترنت ورواد مواقع التواصل الاجتماعي بالتبليغ الفوري والآمن عن كل المحتويات الرقمية الإجرامية والعنيفة، أو تلك التي تتضمن تحريضا على المساس بسلامة الأفراد والجماعات، أو تنطوي على إشادة بالإرهاب والتحريض عليه، أو تمس بحقوق وحرية الأطفال القاصرين وغيرهم. وشددت على أنه "تم الحرص في تطوير وبناء هذه المنصة الجديدة على مراعاة مجموعة من الضوابط والأخلاقيات المتعلقة بآليات استقبال

ومعالجة تبليغات المواطنين عن المحتويات الرقمية غير المشروعة، خصوصا في الجوانب المتعلقة بتأمين حماية صارمة للمعطيات الشخصية لمستعملي هذه المنصة، علما أن آلية التبليغ نفسها التي تم اعتمادها توفر عدة خيارات تتيح للمستعملين إما التصريح بمعطياتهم التعريفية أو عدم كشفها".

وتكرس هذه المنصة، يضيف البلاغ، مرتكزات ومفاهيم أمنية ضرورية، "من بينها الإنتاج المشترك للأمن الذي يجعل المواطن شريكا في توطيد الأمن في مفهومه الواسع، من خلال التبليغ عن كل التهديدات والمخاطر المحتملة، كما تجسد هذه المنصة كذلك واجب التحذير الذي يفرض على الجميع الإخطار والتبليغ عن كل الجرائم ومحاولات الجرائم التي تتهدد أمننا الجماعي".

وتراهن مصالح الأمن الوطني من خلال تطوير وإطلاق المنصة الرقمية "إبلاغ" إلى تدعيم الإحساس العام بالأمن، وتعزيز التفاعل بين المؤسسة الأمنية ومحيطها المجتمعي، وكذا تطوير آليات عملية وناجعة لمكافحة الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة عبر إشراك المواطنين في تحقيق الأمن الرقمي وصيانة الأنترنت كفضاء آمن وخال من التهديدات والسلوكيات الإجرامية.

ومن الناحية العملية، يضيف المصدر ذاته، سيكون بمقدور أي مواطن أو مواطنة الولوج إلى المنصة الرقمية "إبلاغ" عبر عنوانها الإلكتروني منصة "إبلاغ"، وتسجيل تبليغه عن المحتوى الإجرامي الذي يتهدده أو يتهدد الغير، بشكل مبسط ومؤمن وسريع، قبل أن تعمد الفرقة التقنية لمصالح الأمن الوطني بإجراء الخبرات الضرورية والتشخيصات التقنية اللازمة بشأن المشتبه فيهم المتورطين في الجرائم المفترضة، مع إحالتها على الشرطة القضائية المختصة ترابيا لإشعار النيابة العامة والتماس تعليماتها بشأن الأبحاث المنجزة.

وخلص بلاغ المديرية العامة للأمن الوطني إلى أن مصالح الأمن الوطني ستتعاطى مع جميع التبليغات والإخطارات الواردة عبر منصة "إبلاغ" بالجدية والسرعة اللازمتين، من منطلق أنها شكايات ووشايات تقتضي البحث والتحري، وسوف يتم إجراء سائر الأبحاث التمهيديّة الضرورية تحت إشراف النيابة العامة المختصة ترابيا.



# أهم الأوراش التشريعية ومحرك أساسي لمنظومة العدالة الجنائية

عبدالحق خرباش، 05.06.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجزيرة [HAKIKANNEWS.NET](http://HAKIKANNEWS.NET)



العقوبات البديلة

صادق مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 04 يونيو 2024 على مشروع القانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة، وأشار السيد الوزير عند تقديمه للمشروع، بأنه يعد من أهم الأوراش التشريعية ومحرك أساسي لمنظومة العدالة الجنائية، لارتباطه الوثيق بمجال حماية الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة وتحقيق أمن الأفراد والجماعات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية المعاصرة، كما يعتبر ثورة تشريعية في صيانة حقوق الأفراد وحرياتهم، اعتبارا لكون نظام العقوبات البديلة أصبح مطلبا أساسيا وطموحا منشودا حمله ودافع عنه العديد من الفاعلين الحقوقيين والقانونيين، في العديد من المحطات والمناسبات الكبرى بدءا بأشغال هيئة الإنصاف

والمصالحة، ومناظرة مكناس حول السياسة الجنائية لسنة 2004، والحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، وكذا العديد من توصيات المناظرات والندوات والمؤتمرات والورشات الوطنية.

وأفاد السيد الوزير بهذا الخصوص، أن مشروع قانون العقوبات البديلة أصبح يشكل بالنسبة للوزارة رهانا أساسيا، حرصت على تسريع وثيرة تنزيله على أرض الواقع باهتمام بالغ، وذلك من خلال البحث عن المقاربة والشروط الكفيلة لضمان نجاحه بتشاور مع كافة الجهات المعنية، خاصة أن مشروع القانون يأتي انسجاما مع التوجيهات الملكية الواردة ضمن خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب، ولتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ونتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، إلى جانب توصيات مناظرة مكناس حول السياسة الجنائية المنظمة سنة 2004، إضافة إلى عدد من المرجعيات والقواعد والمعايير الدولية المعتمدة وعلى رأسها المبادئ العامة الواردة في قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)، لضمان التوازن بين حقوق المحكوم عليهم وحقوق الضحايا وحقوق المجتمع في الأمن العام ومنع الجريمة.

وصرح السيد الوزير أن هذا المشروع سعى إلى وضع إطار قانوني متكامل للعقوبات البديلة سواء من حيث تأصيلها وفقا للقواعد الموضوعية لمجموعة القانون الجنائي المرتبطة بالعقاب، أو من خلال وضع آليات وضوابط إجرائية على مستوى قانون المسطرة الجنائية تهم تتبع وتنفيذ العقوبات البديلة، كما عمل على إيجاد حلول للإجرام البسيط وفق مقاربة تأهيلية وإدماجية بعيدة عن السجن وغرس روح المواطنة والواجب والالتزام خاصة من خلال عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة.

كما أوضح السيد الوزير أن العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة، تحد من المجهودات والتدابير المتخذة من طرف الإدارة العقابية في تنفيذ برامج الإدماج وإعادة التأهيل وترشيد تكلفة الإيواء، وتؤثر سلبا على الوضعية داخل المؤسسات السجنية، حيث تشكل فئة الأشخاص المحكومين بأقل من سنتين ما يقارب نصف الساكنة السجنية، الشيء الذي يؤثر على العديد من البرامج والخدمات المعدة من قبل الإدارة المكلفة بالسجون من جهة ويرفع من التكلفة المالية للسجناء من جهة أخرى.

كما أكد السيد الوزير أن مشروع القانون يتماشى وخصوصية المجتمع المغربي، بما يتضمنه من تدابير علاجية وتأهيلية لتقييد ممارسة عدد من الحقوق وفق ضوابط قانونية محددة تراعى من جهة السلطة التقديرية للقاضي في اعتمادها والإشراف على تنفيذها باستثناء بعض الجنح الخطيرة، وذلك وفق مجموعة من المقترضات الناظمة لكيفيات تنفيذ هذه العقوبات.



# إقامة مستشفى طبي جراحي ميداني بطاطا.. الأسد الإفريقي 2024

عبدالحق خرباش، 26.05.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجزيرة HAKIKANNEWS.NET



في إطار الأنشطة الإنسانية الموازية للتدريبات المغربية الأمريكية المشتركة "الأسد الإفريقي 2024"، التي تنظم بناء على التعليمات السامية للملك محمد السادس، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، أقيم مستشفى طبي جراحي ميداني على مستوى الجماعة الترابية أقا (اقليم طاطا).

ويقدم هذا المستشفى، الذي شرع في تقديم خدماته منذ 16 ماي الجاري، خدمات طبية وجراحية واجتماعية لفائدة الساكنة المحلية، عبر فرق طبية مكونة من أطباء وممرضين من القوات المسلحة الملكية

والجيش الأمريكي.

وفي هذا السياق، أكد الطبيب العقيد خالد فتوح، الطبيب الرئيس للمستشفى الميداني بأقا، أن هذا المستشفى، يوفر خدمات طبية وجراحية، تهتم على الخصوص، تخصصات أمراض القلب، الأنف والأذن والحنجرة، طب الأطفال، الطب الباطني، أمراض النساء، الفحص بالأشعة، طب الأسنان وطب العيون.

وأشار في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إلى أن هذا المستشفى تمكن إلى حدود أمس السبت، من تقديم ما يناهز 28 ألف خدمة طبية، لـ7600 مريض، كما تم إجراء 122 عملية جراحية، وتوزيع نظارات طبية على 1213 شخصا، علاوة على استفادة 5600 شخص من الأدوية، و17 آخرين من التلقيح ضد وباء الحصبة.

تجدر الإشارة إلى المناورات العسكرية الواسعة النطاق "الأسد الإفريقي 2024" (من 20 إلى 31 ماي الجاري)، تعرف مشاركة نحو 7000 عنصر من القوات المسلحة من حوالي عشرين دولة، بالإضافة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو"، إلى جانب القوات المسلحة الملكية ونظيرتها الأمريكية.

ويعد تمرين "الأسد الإفريقي 2024"، من خلال إسهامه في تعزيز قابلية التشغيل المشترك العملياتي، والتقني والإجرائي بين الجيوش المشاركة، أكبر مناورة ت جرى في إفريقيا، وملتقى هاما تتبادل فيه الأطر العسكرية المعلومات والإجراءات والخبرات، لا سيما في مجالي التكوين والتدريب المشترك.

وتؤكد الدورة العشرين من تمرين الأسد الإفريقي، استدامة التعاون بين القوات المسلحة الملكية والقوات المسلحة الأمريكية، انسجاما مع الروابط التاريخية المتينة القائمة بين البلدين.



# المديرية العامة للأمن الوطني تحدث منصة "إبلاغ" لمحاربة الجرائم الرقمية

عبدالحق خرباش، 25.05.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجزيرة [HAKIKANNEWS.NET](http://HAKIKANNEWS.NET)



تميزت الدورة الخامسة لأيام الأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني لهذه السنة، والتي تقام بمناسبة الذكرى الـ 68 لتأسيس المديرية، بإطلاق منصة رقمية جديدة تحمل اسم "إبلاغ"، وذلك بهدف محاربة الجرائم الرقمية.

وقالت العميد الممتاز ورئيسة مصلحة الأدلة الجنائية والتصوير بالمديرية المركزية للشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، ليلي الزوين، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هذه المنصة، التي طورها أطر وخبراء الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، تهدف إلى إشراك مختلف مستعملات ومستعملي الإنترنت في محاربة جرائم العالم الرقمي.

وأوضحت السيدة الزوين، المشرفة على رواق الجريمة السيبرانية بالمعرض، أنه سيصبح بإمكان المستعملين التبليغ عن جميع المحتويات غير المشروعة على الإنترنت، وذلك على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، سواء كانوا ضحايا لهذا المحتوى، أو في حالة ما قاموا برصد هذه المحتويات، من قبيل النصب عبر الإنترنت والاستغلال الجنسي للأطفال والابتزاز الجنسي والإرهاب أو الإشادة به، والتحرير على التمييز والكرهية، والتحرير على العنف والتهديد بارتكاب جريمة، وغيره من المحتويات غير المشروعة.

ويهدف رواق الجريمة السيبرانية بالمعرض إلى تحسيس وتوعية الزوار بأنواع وأشكال الجرائم السيبرانية والأساليب الإجرامية المعتمدة، وكذا طرق الوقاية منها، وذلك عبر مجموعة من الورشات التحسيسية، مثل اختبارات في عين المكان وعدد من المطويات التوعوية



، والتحسيسية .

يشار إلى أن الدورة الخامسة لأيام الأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني قد انطلقت، مساء أمس الخميس بأكادير، تحت شعار "الأمن الوطني: مواطنة، مسؤولية وتضامن"، بالتزامن مع تخليد الذكرى الـ 68 لتأسيس الأمن الوطني.

وتهدف هذه التظاهرة، الممتدة إلى غاية 21 ماي الجاري، إلى إطلاع الجمهور على كافة المهام التي تضطلع بها مختلف الوحدات والتشكيلات الأمنية واستعراض مختلف التجهيزات والمعدات المتطورة التي تتوفر عليها المديرية العامة للأمن الوطني، من أجل ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.



# أغادير .. ترسيخ وبلورة مفهوم الشرطة المواطنة المجنّدة لخدمة أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.

عبدالحق خرباش، 21.05.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للـجريدة HAKIKANNEWS.NET

2.120.000 زائر وزائرة الذين حلوا ضيوفا كراما على فضاء أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني



زار النسخة الخامسة لأيام الأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني المقامة بأكادير، حسب إحصائيات الولوج المسجلة مليون و800 ألف زائر.

الرقم يدل على الإهتمام من قبل المغاربة لمعرفة مستجدات المديرية وعملها بالمغرب ، الأيام المفتوحة في وجه المواطنين من 17 إلى 21 ماي 2024 تحت شعار الأمن الوطني مواطنة .مسؤولية وتضامن.

الحدث نظم بموازاة مع تخليد الذكرى الـ68 لتأسيس الأمن الوطني، سجل في الإفتتاح أي اليوم الأول 300 ألف زائريما سجل إتباعا 450 ألف خلال اليوم الثاني ليصل العدد 2.120.000 زائر وزائرة الذين حلوا ضيوفا كراما على فضاء أيام الأبواب المفتوحة للأمن الوطني الغاية من الأبواب المفتوحة للأمن الوطني الإطلاع والمعرفة من قبل الزوار الذين حجوا للأبواب المفتوحة للأمن .

تواجد الوحدات والتشكيلات الأمنية واستعراض مختلف التجهيزات والمعدات المتطورة التي تتوفر عليها المديرية العامة للأمن الوطني، من أجل ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام لقيت إستحسانا ومتابعة كبيرة من قبل المواطنين وتغطية واسعة من قبل الإعلام والصحافة .

وسبق للمديرية العامة للأمن الوطني الذي يرأسها السيد المدير العام عبداللطيف الحموشي أن قامت بتنظيم الأبواب المفتوحة بالمدن التالية الدار البيضاء ، بمراكش ، طنجة ، فاس ، ثم أكادير . تهدف المصالح الأمنية لترسيخ وبلورة مفهوم الشرطة المواطنة المجندة لخدمة أمن المواطنين وسلامة ممتلكاتهم.



# تازة.. مدير الورش للمجمع السكني التابع للبرلماني التجمعي محمد بودس ينفي كل الإتهامات الرخصية .

عبدالحق خرباش، 14.05.2024.  
إعلامي و كاتب ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET





حلت الجريدة حقيقة نيوز.نت يوم 14.05.2024 صباحا ، بتازة السفلى قبالة المحطة الجديدة ، وذلك من أجل إجلاء الحقيقة من المصدر . في السياق المتصل ، أكد مدير الورش للمجمع السكني التابع للبرلماني التجمعي محمد بودس الذي هو في طور البناء فيما يخص الربط بقنوات الصرف وغيرها لم يتم بحكم بداية الأشغال عكس ما نشر عبر موقع إلكتروني .. ، والأنبوب والأشغال التي سوقت بأنها تابع للمجمع السكني التابع للبرلماني التجمعي محمد بودس تعود للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمدينة تازة ، شاهد الصور .. مما يعد تجني على الورش بالوشاية الكاذبة والتشهير بشيء لم يقع و ل لمجمع السكني إلى حد كتابة هاته السطور لم يعرف أي ربط مما ذكر حسب مدير الورش .

في السياق المتصل ، الطريقة الوطنية رقم 6 طريق تؤدي إلى شرق المملكة المغربية الشريفة ، وتعرف المنطقة بناء مشاريع وتجزئات جديدة وهذا حق لكل مستثمر كيف كان وبمعايير تتم تحت أعين الجميع ومطابقة للقانون ودفاتر التحمل .

فيما يخص التدخل للسلطات حول ما يجري بالجماعة ، لربما صاحب الموقع يعيش في مكان غير تازة أو تطبع على عاداته المنافية لقانون الصحافة والنشر ، بحيث سجل الخليفة الأول للسيد عامل إقليم تازة تدخل هز أركان قاعة الاجتماعات بالجماعة الترابية لتازة فيما يخص ما يجري ويدور وأرمى الكرة في سلة المنتخبين أغلبية ومعارضة وطالبهم بالكف .. و قال تازة لا تحتمل ما يجري .. ؛ أيضا بالنسبة للأمطار الأخيرة والمياه التي غمرت جانبا من المحطة وسوق السمك ، حل عامل إقليم تازة بالمكان والإعلام والصحافة واكبا ذلك ، وسبب ذلك الأمطار الطوفانية الآتية من أماكن شتى بسبب إغلاق الوديان

بجعونة وغيرهما بالأزبال والقاذورات ..  
بالنسبة لكل الإتهامات المنشورة تفتقد للأدلة الصحفية ، والكتابة  
التي جاءت فيه مغلقة بمعطيات زائفة وكاذبة .  
يقول صاحب الكتابة المنشورة في موقع إلكتروني .. بتازة ، المجمع  
السكني بالقرب من سوق الجملة والمحطة الطرقية بمدينة تازة تعتمد  
وضع قنوات صغيرة الحجم لتصريف مياه الأمطار في تحد للقوانين ..  
هنا إجلءا للحقيقة وتنويرا للرأي العام ، حلت الجريدة بالورش  
وتجولت شخصيا بكل مرافقه بعدما أوضح مدير الورش أن كل ما قيل من  
وضع قنوات صغيرة الحجم لتصريف مياه الأمطار في تحد للقوانين عار  
من الصحة ، ولم نعثر على أي عمل يثبت أن ل لمجمع السكني قام بذلك  
بل الأشغال في بدايتها ، والأشغال قبالة الورش تابعة للوكالة  
المستقلة للماء وليس ل لمجمع السكني التابع للبرلماني التجمعي  
محمد بودس .

صاحب هذا الموقع الإلكتروني دافعه ترحيل المستثمرين ... لغرض تعرفه  
ساكنة إقليم تازة ومعها كل السلطات وله باع طويل في ذلك ..



---

**تازة .. 40 مليار كريدي خلفها  
المجلس الأسبق في عهد كوسكوس**

# حميد ستمتد إلى 2033

عبدالحق خرباش. 10.05.2024.  
إعلامي و كاتب ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



تازة . 40 مليار كريدي خلفها المجلس الأسبق في عهد كوسكوس حميد ستمتد إلى 2033

أثارت جلسات الدورة الثالثة للمجلس الترابي بتازة ، صباح اليوم 10.05.2024 على الساعة العاشرة صباحا ، الذي ترأسها عبدالواحد المسعودي وبحضور السيد الخليفة الأول للعامل ، السيد الباشا بمعية قائدين ، إمتعاضا شديدين من طرف أعضاء المجلس وسلطة الوصاية .

مما حدا بكاتبة المجلس السيد فاطمة السرار عن حزب التقدم والإشتراكية التعبير عن موقفها تضامنا مع الساكنة ومطالبها من أجل الكرامة وقالت . لا يشرفني أن أبق جالسة في مقعدي وهناك من يتاجر بالتنمية لفرض الأمر الواقع والمصلحة الخاصة .، وغادرت القاعة معتزة بتسجيل موقف صريح مما يجري ويدور من عبث خلال عقد الدورات .

في السياق المتصل ، نفس الشيء عبرت عنه فاطمة ك عن حزب جبهة القوى الديمقراطية وأنسحبت وقالت للجريدة آت من الديار الأوروبية للحضور للجلسات وأشاهد هذا العبث القبيح الذي يمارس ضد مصلحة السكان داخل المجلس الترابي .؛ وطالب فريد ب عن نفس الحزب أعضاء المجلس الإداري للوكالة المستقلة للماء والسلطة زيارة المقاطعة الرابعة وترابها وما يقع للأشجار والطرق .

بعد الضجيج والعيول والتناز بين مكونات المجلس الترابي بتازة ، تدخل باشا مدينة تازة قائلا . هذا الجو مستفز لنا جميعا ك سلطة ، وزاد قائلا المدينة لم تعد تتحمل هذا التوقع متمنيا أن يحصل

التوافق بين مكونات المجلس الترابي بحكم أن المدينة مقبلة على التهيئة الحضرية ورد الإعتبار للمدينة العتيقة ، أقولها وأكررها مدينة تازة أكبر من هذا المسائل الذي نعيشها بحكم طموحات المواطنين أكبر من المسائل الذي نعيشها ، قطاع النظافة جد حيوي ومرتبطة بالحياة اليومية ديال المواطن وقطاع سبق لكم أن تداولتموه في هذا المجلس الموقر من خلال المصادقة على التدبير المفوض والرئيس أدلى بمستحقات المجلس في هذا الإطار والشركة ممكن أن تبدأ عملها خلال شهر 3/4 للأسف وقع مستجدات ومن هذا المنبر ألتمس منكم جميعا أغلبية ومعارضة الأخذ بعين الإعتبار هذا القطاع .. إنتهت كلمة السيد الباشا .

وعند عرض النقطة للتداول ثم التصويت ضدا ب 18 عضو رغم مصادقة البعض عليها في دورة سابقة ، هنا تدخل الرئيس عبدالواحد المسعودي قائلا كل المؤسسات التابعة للدولة المغربية جاهزة للتدخل لصالح التنمية ولا يعتقد أحد أن العبث ضد التنمية والسكان يقبل من قبل كل المؤسسات .

في هذا الصدد وأمام الرئيس الأسبق حميد كوسكوس والمعارضة بما فيها حزب الإستقلال وكل الأحزاب المشاركة في المجلس الترابي بتازة ، ذكر المجتمع المدني ورجال الإعلام والصحافة بأن مجلس تازة الأسبق برئاسة حميد كوسكوس ترك 40 مليار كريدي من مال الدولة وكذلك حرم تازة من الإستفادة منها ، وهنا أفتح القوس ونطالب الجهات العليا والقضاء التدخل لفتح تحقيق عاجل في هدر هذا المبلغ الذي سبق على كاهل الساكنة والمجلس حتى 2033 .

1.500 مليار تؤدي في السنة من قبل هذا المجلس ، لم تعرف الدورة أي جديد عند من يعرضون المدينة ومشاريعها للخطر ، بل صوت 18 عضو ضد كل النقط للتداول إلا 1 نقطة واحدة تهم إطلاق التسميات على المدينة وشوارعها بالإجماع ، هنا زلة لسان عن غير قصد أطلقتها المستشارية عن التجمع وقالت أنتم ضد الملك وضد التنمية وضد الساكنة مما حدا بكافة أعضاء المجلس المطالبة بسحب هذا الكلام وإعتبره البعض إتهام خطيرا ، فعلا قالت لم أقصد هذا بل لم تعرف كيف توصل الفكرة ..

حدث أيضا خطأ من قبل الرئيس ورفع الجلسة بفعل الضجيج والتنايز بالألقاب سريرا وعلنيا مما حدا بالسلطة التدخل لإرجاع الأمور إلى وضعها الأول .

في الأخير ، ما جرى اليوم وبشهادة السلطة يلطخ سمعة الساكنة والمدينة ولربما الذين عاشوا في المجالس السابقة يتقنون إبتزاز الدولة في التنمية ، لكن هذه المرة سيكون القضاء الوجهة الصحيحة لتقويم الإعوجاج مهما علا التجبر والفرعونية وصنع الدسائس ، وعلى

باقي مكونات المجلس الجادة أن تنطلق من الآن للتواصل مع الجماهير  
لما يحاك ضد التنمية .

نائبة المجلس الترابي بتازة في ختام التصويت ضد كل النقط للتداول  
في المجلس من قبل 18 عضو . رفعت برقية الولاء لصاحب الجلالة الملك  
محمد السادس حفظه الله وأعز أمره من طرف رئيس المجلس ومكوناته .



# الذكرى 16 لتأسيس المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتيفلت

..عبدالحق خرباش.. 29.04.2024.

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجريدة [HAKIKANEWS.NET](http://HAKIKANEWS.NET)

حقيقة نيوز.نت





كلمة السيد محمد صالح التامك، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، في الاحتفال المركزي بالذكرى 16 لتأسيس المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والذي احتضنه المركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا

محمد وعلى آله وصحبه

، حضرات السيدات والسادة

لي عظيم الشرف أن أرحب بكم جميعا وأن أعبر لكم عن خالص الشكر والامتنان على حضوركم ومشاركتنا هذا الاحتفال بمناسبة مرور 16 سنة على إحداث المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وتتجاوز هذه المناسبة المتميزة أبعاد الاحتفاء بالذكرى لتشكل محطة سنوية لاستحضار تضحيات ومجهودات موظفات وموظفي هذا القطاع الأمني والإصلاحي، وموعدا متجددا لتقييم ما تحقق من منجزات ومكاسب واستشراف المشاريع المستقبلية الرامية إلى مواصلة الرقي بقطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج وتحسين أدائه.

، حضرات السيدات والسادة

انتهت السنة الماضية على وقع الارتفاع المهول في عدد الساكنة السجنية والذي أصبح يتجاوز 100.000 سجين منذ شهر غشت الماضي، مع ما لهذا الوضع من انعكاسات سلبية على ظروف الاعتقال والأمن والبرامج التأهيلية، إضافة إلى زيادة الضغط على الموظفين في أداء مهامهم اليومية، خاصة على مستوى تدبير الخدمات الأساسية المقدمة للسجناء والحفاظ على الأمن والانضباط بالمؤسسات السجنية، وهو ما يجعل من عمل هذه الفئة من موظفي الدولة مهمة ذات حساسية استثنائية ومختلفة تماما عما عليه الحال بباقي الوظائف العمومية، إذ يتم الاضطلاع بها في مجال مغلق وفي إطار الحركية الدائمة التي تعرفها المؤسسات السجنية طيلة أيام الأسبوع وخلال الأعياد الوطنية والدينية، مع ما ينجم عن ذلك من ضغوطات نفسية وإنهاك بدني للموظفين، علاوة على الاعتداءات الجسدية واللفظية التي يتعرضون لها

على إثر احتكاكهم بأفراد في نزاع مع القانون على اختلاف وضعياتهم ونزوعاتهم.

، حضرات السيدات والسادة ،

لم تكن مختلف التحديات التي تواجهها المندوبية العامة لتمنعها من مواصلة سعيها إلى النهوض بأوضاع المؤسسات السجنية، وذلك انطلاقاً من إيمانها بأن خدمة الوطن شرف يجب الاعتزاز به وعهد ينبغي الوفاء به مهما كانت الظروف. لذا، حرصت المندوبية العامة على تسخير كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لها من أجل الاضطلاع بمهامها وفق رؤية مندمجة يترجمها المخطط الاستراتيجي للفترة 2022 - 2026، والذي يضم برامج ومشاريع طموحة تهدف إلى أنسنة ظروف الاعتقال وتطوير برامج التأهيل لإعادة الإدماج وتعزيز الأمن والسلامة بالمؤسسات السجنية وتطوير القدرات التنظيمية للإدارة وبفضل انخراطهم الدائم، تمكنت المندوبية العامة من تنزيل هذا المخطط وتحقيق منجزات ومكاسب جديدة تندرج ضمن كافة محاور هذا المخطط الاستراتيجي.

فعلى مستوى أنسنة ظروف الاعتقال، تركزت جهود المندوبية العامة على مواجهة معضلة الاكتظاظ من خلال تنزيل برنامجها لتحديث حظيرة السجون وتعزيز طاقتها الاستيعابية ومواصلة أشغال الترميم والتهيئة بالعديد من المؤسسات السجنية وتعزيز تجهيز المؤسسات السجنية بالأفرشة والأغطية وتحسين خدمات النظافة والصيانة والتغذية، وكذا معالجة إشكالية ربط المؤسسات السجنية بشبكات التطهير السائل. وإحداث محطات لمعالجة المياه العادمة ببعض السجون.

أما على مستوى الرعاية الصحية، فقد تم العمل على تعزيز الخدمات الطبية مع توخي الفعالية والنجاعة في تقديمها للسجناء، وذلك في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للصحة بالوسط السجني للفترة 2022-2026. كما تم افتتاح وحدات طبية بمعايير حديثة في المؤسسات السجنية الجديدة، وإحداث قاعات للفحص الطبي وإعادة تهيئة المصحات القديمة وإحداث وحدات إضافية لتصفية الدم بالعديد من المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى تعزيز تجهيزات جميع الوحدات واقتناء معدات طبية وتأمين الحاجيات من الأدوية وتوسيع حظيرة سيارات الإسعاف وتعميم المنصات الرقمية للاستشارات الطبية عن بعد على المؤسسات السجنية، مما مكن من تخفيف وقع النقص الحاصل في الأطر الطبية في ظل عزوف الأطباء على العمل بالسجون رغم تخصيص مناصب مالية سنوية لهذه الفئة من الأطر.

ولأن العمل السجني يتقاطع في أسسه مع مبادئ حقوق الإنسان، فقد حرصت المندوبية العامة على مواصلة دمج البعد الحقوقي في مختلف الخدمات المقدمة للسجناء وترسيخ ثقافة مهنية تقوم على الموازنة بين التحديات الأمنية والمتطلبات الحقوقية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوين لفائدة موظفي السجون في مجال حقوق الإنسان والوقاية من التعذيب بشراكة مع الهيئات الفاعلة في هذا المجال، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تعزز التعاون معه من خلال الزيارات التي

تقوم بها لجانه الجهوية والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مع تمكنه من كافة التسهيلات اللازمة بخصوص جلسات الاستماع والتحري في الشكايات الواردة عليه من طرف السجناء أو عائلاتهم.

، حضرات السيدات والسادة ،

انطلاقا من مهامها المحورية في الحفاظ على الأمن والانضباط وسلامة السجناء وتهيئ الظروف لجعل المؤسسات السجنية فضاء آمنا لإنجاح هذه البرامج، عملت المندوبية العامة على مواصلة تعزيز المؤسسات السجنية بالمعدات والتجهيزات الأمنية وتنزيل إجراءات الأمن الوقائي والتتبع اليومي للوضعية الأمنية بالمؤسسات السجنية والتأكد من سلامة بناياتها مع اتخاذ التدابير الفورية اللازمة بشأن الاختلالات المسجلة حفاظا على سلامة نزلائها والعاملين بها.

وقد مكنت هذه المقاربة الوقائية والاستباقية من تعزيز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الأزمات الطارئة كما هو الحال بالنسبة لكارثة الزلزال التي حلت ببلادنا خلال شهر شتنبر 2023، حيث تفاعلت المندوبية العامة بشكل فوري معه من خلال تعبئة مصالحها ومسؤوليها من أجل تفقد أحوال النزلاء مع تفعيل خلية أزمة مركزية عهد إليها القيام بزيارات تفقدية للمؤسسات السجنية، خاصة الواقعة بمنطقة الحوز أو بمحيطها، حيث تم التأكد من عدم تسجيل أية أضرار بشرية أو مادية بمجموع هذه المؤسسات. كما تم العمل على تمكين السجناء من الاتصال بذويهم للاطمئنان عليهم وتقديم الدعم والمواكبة النفسية اللازمة للنزلاء الذين فجعوا في بعض أقاربهم جراء هذا الحادث الأليم.

، حضرات السيدات والسادة ،

تشكل برامج تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج إحدى أولويات المندوبية العامة. فهي تعمل على تكثيف جهودها من أجل التنزيل المحكم لمختلف البرامج التربوية والتكوينية الموجهة للسجناء، خاصة في ما يتعلق بالتعليم ومحو الأمية والتكوين المهني والفلاحي والحرفي، من خلال توفير الفضاءات اللازمة وتعزيز التنسيق والتعاون مع القطاعات والهيئات الشريكة في تنزيل هذه البرامج.

علاوة على ذلك، تم تطوير أساليب التأهيل واعتماد برامج مبتكرة تتلائم أكثر وخصوصيات وحاجيات مختلف فئات السجناء، من خلال الاستمرار في تنفيذ برنامج الجامعة في السجون، والذي بلغ دورته الثانية عشرة خلال السنة الماضية خصصت للرياضة في المؤسسات السجنية، وستتم برمجة الدورة الثالثة عشرة خلال شهر ماي تحت عنوان ، "مراجعة المنظومة القانونية الخاصة بالمؤسسات السجنية

كما تم إعطاء دفعة جديدة لبرنامج "مصالحة" من خلال أحداث "مركز مصالحة" تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وذلك من أجل ترصيد المكاسب التي راكمها هذا البرنامج. وقد تعززت مختلف هذه البرامج التأهيلية ببرنامج جديد "سجون بدون عود: مصارحة"، والذي انتهج أسلوب "المصارحة" كوسيلة ترمي الى جعل السجناء العائدين يقفون على مسببات العود الذاتية والموضوعية، وذلك من أجل تجنبها.

، حضرات السيدات والسادة ،  
لقد شهدت سنة 2023 دينامية تشريعية كبيرة في ارتباط بتدبير الشأن  
السجني، وذلك من خلال مراجعة المنظومة القانونية الخاصة بتدبير  
المؤسسات السجنية ومصادقة مجلس النواب على مشروع القانون 10-23  
المنظم للمؤسسات السجنية ومشروع القانون 43.22 المتعلق بالعقوبات  
البديلة وإحالتها على مجلس المستشارين .

من جانب آخر، تم خلال السنة المذكورة إحالة مشروع مرسوم يقضي  
بتغيير المرسوم المحدد لتأليف واختصاصات اللجنة المشتركة المحدثة  
بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف رقم 1.08.49، والذي يروم  
إعادة النظر في تأليف هذه اللجنة والقضايا التي تتولاها فضلا عن  
طريقة عملها بما يكفل تعزيز دور هذه اللجنة في معالجة مختلف  
القضايا والاشكاليات المشتركة المرتبطة بالشأن السجني .

، حضرات السيدات والسادة ،  
ان أهم مقومات نجاح مختلف برامج تحديث الإدارة واثمين العنصر  
البشري تركز على توفير موارد بشرية كافية ومؤهلة من أجل رفع  
التحديات القائمة وتحقيق الأهداف المسطرة لهذا القطاع. لذا، تواصل  
المندوبية العامة جهودها من أجل الرفع من عديد الموظفين من خلال  
تنظيم مباريات توظيف بالمناصب المالية الشاغرة لديها من أجل  
تغطية حاجيات المؤسسات السجنية وتنزيل مخطتها السنوي للتكوين  
بشقيه الأساسي والمستمر، سعيا منها إلى الرفع من القدرات المهنية  
لموظفيها بما يعزز جاهزيتهم لأداء مهامهم والتفاعل الفعال مع مختلف  
الوضعيات والأحداث والأزمات، هذا علاوة على مواصلة تدبير حركية  
الموظفين وفق مقاربة تقوم على الموازنة والتوفيق بين الظروف  
الاجتماعية والصحية والعائلية للموظفين وحاجيات التأطير الأمني  
، والتأهيلي الخاصة بالمؤسسات السجنية .

وفي سياق الجهود المبذولة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية  
والمادية للموظفين، واصلت المندوبية العامة دعم جمعية التكافل  
الاجتماعي من أجل تعزيز مساهمتها في التخفيف من بعض الأعباء على  
الموظفين عن طريق احداث مجموعة من المنح في العديد من المناسبات  
(شهر رمضان - عيد الأضحى - ذكرى تأسيس المندوبية العامة... )، وكذا  
تطوير خدماتها لفائدة مختلف الفئات من موظفين ومتقاعدين وأرامل  
، وأبناء الموظفين المتوفين وشهداء الواجب الوطني .

، حضرات السيدات والسادة ،  
لا يمكن اختصار منجزات القطاع في هذه الكلمة، لكن ينبغي التأكيد  
على أن هذه المنجزات والمكاسب لم تكن لتصبح واقعا ملموسا دون  
التضحيات التي يقدمها موظفات وموظفي هذا القطاع الأمني، وفي هذا  
الصدد، نؤكد للجميع أن تنظيم هذه الذكرى السنوية هو قبل كل شيء  
اعتراف لكل مسؤولي وموظفي المندوبية العامة بالخدمات الجليلة  
التي يسدونها لهذا الوطن وهو أقل ما يمكن القيام به اتجاههم. كما  
نغتنم هذه المناسبة لتكريم المتميزين منهم من خلال جائزة "الموظف  
المتميز"، مع التنويه بما يبذله الموظفات والموظفون من جهد

وتضحيات في سبيل الارتقاء بهذا القطاع الأمني والإصلاحي الحساس. كما لا تفوتنا الفرصة للترحم في هذا اليوم على شهداء الواجب الوطني، وبالذات بالشفاء العاجل لكل من تعرض من الموظفين للاعتداء داخل أو خارج أسوار المؤسسات السجنية، وذلك بسبب قيامهم بمهامهم على الوجه المطلوب.

وانطلاقاً من إيماننا العميق بضرورة تقدير هذه التضحيات والدفاع عن أحقية هذه الفئة من موظفي الدولة في إنصافهم والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية والمادية، فقد تم خلال هذه السنة مضاعفة الجهود وتكثيف اللقاءات والمشاورات مع الجهات المختصة ومناقشة مفصلة لمشروع المرسوم المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج ولا زالت الاتصالات جارية قصد التعجيل بمعالجة هذا الملف في أقرب الآجال، وإقرار مراجعة شاملة لنظام التعويضات بما يراعي الخصوصية الأمنية للقطاع وضرورة المماثلة مع القطاعات الأمنية الأخرى بحكم أدوارها التكاملية في الحفاظ على الأمن العام لبلادنا.

وضمن نفس الرؤية المندمجة لتحسين الظروف المادية والاجتماعية للموظفين، عمدت المندوبية العامة إلى إحالة مشروع قانون يقضي بإحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية خاصة بموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج على السيد رئيس الحكومة قصد إخضاعه لمسطرة المصادقة والذي سيشكل نقلة نوعية للاستجابة للحاجيات الاجتماعية المتزايدة لموظفي المؤسسات السجنية.

وفي إطار تثمين دور الرأسمال البشري واستثمار الكفاءات، فقد تقرر إصدار مجلة خاصة بموظفي السجون تهتم بنشر إسهاماتهم في كل المواضيع والقضايا ذات الارتباط بالشأن السجني، مما سيخلق جسراً للتواصل وفضاء رحباً لمناقشة هذه المواضيع والتقاء الرؤى ومشاركة الأفكار لتطوير الأداء، دون إغفال مشاركة الجانب الإبداعي للموظفين، وذلك قصد إبراز ما تزخر به المندوبية العامة من أطر وكفاءات عليا، وتعميق الانفتاح الذي تشهده الإدارة على المحيط الخارجي. وسيتم في القادم من الأيام إصدار مذكرة في هذا الشأن تحدد كيفية المشاركة في هذا المولود الجديد والمواضيع التي ستحظى بالأولوية.

، حضرات السيدات والسادة،

ستظل ذكرى 29 أبريل من كل سنة عنواناً لقيم التلاحم والتضحية ونكران الذات، وفخراً ومجداً يشعر به كل منتم لهذا القطاع، ويتجدد فيها العهد بالتضحية بالغالي والنفيس من أجل ضمان اضطلاعهم بمهامهم على أكمل وجه وصد المحاولات اليائسة الساعية إلى النيل من سمعته وإذ ننوه بجهود المسؤولين والأطر والموظفين على المستوى المركزي والمؤسسات السجنية ومركزي التكوين، الغيورين والذين يعملون بكل تفان ومسؤولية من أجل الارتقاء بهذا القطاع وإحلاله المكانة التي يستحقها ضمن منظومة القطاعات الأمنية ببلادنا، فإننا نؤكد على أهمية وضرورة انخراط الجميع من أجل ترصيد المكاسب وتحقيق الغايات الإصلاحية المنشودة.

لذا، فإننا ندعو كافة الموظفين إلى الثقة أكثر في الذات والاعتزاز بالانتماء إلى هذا القطاع، والعمل جنبا إلى جنبا من أجل مواصلة بناء صورة إيجابية لهذا القطاع وتعزيز مساهمته في صون أمن الوطن وسيادة القانون وترسيخ قيم حقوق الإنسان، مع ضرورة الابتعاد عن كل ما من شأنه المس بوحدة الصف والإخلال بالضوابط المعمول بها في سبيل صون سمعة الموظفين واثمين تضحياتهم وإحلالهم المنزلة التي تليق بنبل وسمو الرسالة التي يضطلعون بها في المجتمع. كما نؤكد بهذه المناسبة على أن المكاسب التي حققتها هذه المؤسسة الأمنية والإصلاحية والصورة الإيجابية التي أصبحت تحظى بها على الصعيدين الإقليمي والدولي هي أمتن وأعلى من أن تنال منها بعض السلوكيات والتصرفات المشينة المعزولة الصادرة عن قلة قليلة من الأصوات التي لم تنخرط ولم تستوعب بعد دينامية التغيير التي يعرفها هذا القطاع.

، حضرات السيدات والسادة،

نجدد لكم الشكر على حضوركم هذا الحفل ونؤكد لكم ولكل شركاء المندوبية العامة عزمنا مواصلة الانفتاح والتواصل وتعزيز علاقات التعاون والشراكة لرفع التحديات الأمنية والإصلاحية والحقوقية والاجتماعية لبلادنا.

وبالمناسبة أرفع باسمي وباسم كافة أطر وموظفي القطاع برقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لبلادنا، وأبقى الله مولانا ذخرا وملاذا لهذه الأمة، وحفظه بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عين جلالته الكريمة بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وشد أزره بصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



# الأمير مولاي الحسن يتراأس بالرباط الجائزة الكبرى للقفز على الحواجز عبدالحق خرباش.. 28.04.2024..

..عبدالحق خرباش.. 28.04.2024..

إعلامي و كاتب ومدير النشر للجزيرة [HAKIKANNEWS.NET](http://HAKIKANNEWS.NET)



تراأس ولي العهد الأمير مولاي الحسن، يوم الأحد 28 أبريل 2024، الجائزة الكبرى للملك محمد السادس للقفز على الحواجز، برسم المباراة الرسمية للقفز على الحواجز (3 نجوم)، للحرس الملكي، التي جرت على مدى ثلاثة أيام، بحلبة الحسن الثاني للفروسية، بالمشور السعيد بالرباط، تحت الرعاية الملكية للملك محمد السادس فاز الفارس علي الأحرش بالجائزة الكبرى للملك محمد السادس، للقفز على الحواجز التي جرت منافساتها، الأحد 28 أبريل 2024، في إطار المباراة الرسمية للقفز على الحواجز (3 نجوم) في رياضة الفروسية، التي نظمها الحرس الملكي، على مدى ثلاثة أيام، بحلبة الحسن الثاني بالمشور السعيد بالرباط، تحت الرعاية الملكية لمحمد السادس. وأحرز الأحرش، الذي كان ممطيا الفرس "دوغلاس مايل"، لقب الجائزة الكبرى، التي كانت مخصصة لخيول الدرجة الأولى وكان المركز الثاني لهذه المسابقة، التي جرت في جولة واحدة، للفارس الغالي بوقاع رفقة الفرس "شيشير"، فيما عاد المركز الثالث للفارس فؤاد لغريسي والفرس "ديان مارتان". وتضمن برنامج هذه التظاهرة الرياضية السنوية الكبرى، المنظمة تحت إشراف الجامعة الملكية المغربية للفروسية، والتي عرفت مشاركة مختلف الأندية الوطنية بأجود فرسانها، 19 مسابقة، من بينها جائزة ولي العهد الأمير مولاي الحسن.

وشمل أيضا برنامج هذه المباراة الرسمية، التي جرت بعض مسابقاتها تحت الأضواء الكاشفة، على الخصوص جائزة القوات المسلحة الملكية، وجائزة الحرس الملكي وجائزة الحامية العسكرية الرباط -سلا وجائزة الجامعة الملكية المغربية لرياضة الفروسية، وجائزة مفتشية سلاح الخيالة للقوات المسلحة الملكية وجائزة الكركرات

